

صندوق تمويل جزائري للشركات لترسيخ اقتصاد المعرفة

مخاوف من استنساخ تجربة المؤسسات الشبانية التي كبدت الدولة خسائر كبيرة



طموحات الشباب مؤجلة

اقتصاديا نخويا لا يستقطب يد عاملة بسيطة. ولفت إلى أن نسج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الكفيل بتحريك الاقتصاد وتشجيع الاستهلاك وخلق فرص العمل، ويتوجب توسيع التوجه ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية والخدماتية وتحسين المناخ الإبداعي، على أن يتم أخذ العبرة من تجربة نموذج المؤسسات الشبانية.

وشدد تبون في كلمته على أن إطلاق الصندوق يستهدف تحقيق "المرونة وتحمل المخاطر"، مشيراً إلى أن هذه الآلية التمويلية استحدثت لتحتمل المخاطر التي قد تواجهها الشركات الناشئة، لأن احتمالات الفشل تبقى واردة.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقال الخبير الاقتصادي عبدالرحمن ميتول في تصريح لـ "العرب" إن "الجزائر بحاجة إلى نحو مليوني شركة صغيرة ومتوسطة لبناء نسج اقتصادي منتج وذو مردودية، وهي الآن لا تتوفر إلا على 600 ألف مؤسسة، يعاني الكثير منها في الأونة الأخيرة بسبب التداعيات الاقتصادية والصحية".

وأضاف "الجزائر بحاجة إلى أدمغتها وكفاءتها العلمية والتكنولوجية من أجل المساهمة في الاقتصاد المحلي، لكن هذا النوع من النسج في حاجة إلى محيط ومناخ مناسبين، ولو بإمكانه نظريا تحقيق نتائج إيجابية فإنه يبقى نموذجاً

عمومي لتمويل المؤسسات الناشئة، إلا أنه أبدى في تصريح لـ "العرب"، تشاؤمه من المناخ المحبط الذي يحيط بالمبادرة الاقتصادية والابتكارية في البلاد.

وقال "يستحيل في مثل هذا المناخ الحديث عن مؤسسات ناشئة أو تخصيص صندوق لتمويلها، في ظل تدهور الخدمات المحيطة بالمؤسسة، حيث تحتل البلاد المرتبة ما قبل الأخيرة في التصنيف العالمي لتدفق الإنترنت، ورداءة المنظومة البنكية والبيروقراطية الإدارية.. وغيرها".

وفشلت مشاريع مماثلة خلال حقبة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة في امتصاص البطالة، حيث استنفدت أموال طائلة وفشلت في توسيع نسج

ويشكل المخطط أول اهتمام مباشر من طرف الحكومة بالطاقات والكفاءات المتكثرة في البلاد، من أجل استثمارها في بعث اقتصاد معرفي ويوقف الزيف البشري الذي تعاني منه البلاد طيلة العقود الماضية.

وطيلة السنوات الماضية اضطرت الأمغة الجزائرية إلى اختيار الهجرة خارج البلاد نظراً لانسداد الأفق والتعقيدات الإدارية والبيروقراطية والنشاط الاقتصادي.

وإذ أشاد سليم قرايبي، مالك مؤسسة مصغرة تشتغل في مجال البرمجيات المعلوماتية، بمخطط الحكومة المعلن عنه، وتخصيص صندوق

أثار إطلاق الجزائر صندوقاً لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة المخاوف داخل الأوساط الاقتصادية من إهدار المال العام في مشاريع دون جدوى، حيث يستذكر ذلك تجربة المؤسسات الشبانية السابقة والتي فشلت في تحقيق أهدافها في دعم الاستثمار.

وأضاف أن "الحكومة ستكتفل بتمويل تلك المؤسسات مهما كانت نتائجها إيجابية أو سلبية".

وعقبت تصريحات تبون تساوأت داخل الدوائر الاقتصادية حول إمكانية استنساخ تجربة مشروع المؤسسات الشبانية القديم الذي انتهى إلى الفشل. ولا يزال الغموض يكتنف البرنامج الاقتصادي لحكومة الرئيس تبون، لاسيما وأن الإنهيار الكبير لأسعار النفط بالتزامن مع انتشار جائحة كورونا، قد شل مخطط الحكومة ولم يظهر منه طيلة الأشهر الماضية إلا الخطوط العريضة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

ولكن اهتمام السلطة الجديدة في البلاد، يتجلى من خلال تخصيص وزارة للملف المذكور استحدثت في حكومتها عبدالعزیز جراد، ويجري الرهان عليها من أجل بعث نسج اقتصادي معرفي وتكنولوجي، مرشح لأن يكون القاطرة التي تقود إلى نموذج اقتصادي ينهي التبعية للربح النقطي.

وأكد الرئيس تبون، في الكلمة التي القاها في الندوة المذكورة، أن "تنظيم هذه التظاهرة يؤكد إيماننا المطلق بنموذج اقتصادي جديد لوطننا، مبني على المعرفة، وتكون فيه الشركات الناشئة قاطرة حقيقية له".



صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - أطلقت الجزائر صندوقاً مالياً لدعم المؤسسات الناشئة، على أمل أن تكون القاطرة التي تقود نموذج اقتصاد المعرفة الذي تخطط له الحكومة، غير أن المخاوف تبقى قائمة من تكرار تجربة مؤسسات تشغيل الشباب، التي كبدت الدولة خسارة أموال طائلة.

ويتخوف الجزائريون من التوظيف السياسي لسبق وفشلت حكومة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة عبر إطلاق "المؤسسات الشبانية" في دعم نسج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



عبدالمجيد تبون
الصادق زيل عراقييل
وبيروقراطية المصارف
والبنوك



عبدالرحمن ميتول
نتاج إلى مليوني شركة
صغيرة ومتوسطة لبناء
نسج اقتصادي منتج

أعلن الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون عن إطلاق صندوق لتمويل المؤسسات الناشئة القائمة على المعرفة والابتكار، بهدف تحييدها عما وصفه بـ "عراقيل وبيروقراطية المصارف والبنوك".

وتعاني المصارف في الجزائر من رداءة الخدمات جراء نقص مواكبة الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة في تطوير المنظومة المصرفية.

وشدد الرئيس تبون على أن الحكومة ستدعم مشروع المؤسسات الناشئة لتكون قاطرة النموذج الاقتصادي المعاصرة التي بإمكانها المادية والبشرية.

طفرة في نمو القطاع غير النفطي السعودي

الرياض - أظهر مسح الإنئين أن القطاع الخاص غير النفطي بالسعودية عاد إلى النمو في سبتمبر للمرة الأولى منذ سبعة أشهر، وذلك وسط زيادة في الطلب بعد تخفيف إجراءات العزل العام المفروضة للحد من انتشار فيروس كورونا.

وارتفع مؤشر أي.تش.أس ماركيت لمديري المشتريات المعدل في ضوء العوامل الموسمية والخاص بالسعودية إلى 50.7 من 48.8 في أغسطس، مخترقا حاجز الخمسين الفاصل بين النمو والانكماش في أول مرة منذ فبراير قبل بدء الجائحة.

وقال ديفيد أوين الخبير الاقتصادي في أي.تش.أس ماركيت "زاد نشاط الأعمال في القطاع الخاص غير النفطي بالسعودية في سبتمبر، مدعوماً بعودة المبيعات إلى النمو، إذ بدأ الاقتصاد في ضيق مساره بعد الإغلاق الناجم عن كوفيد - 19".

وقالت السعودية الأسبوع الماضي إن البطالة بين المواطنين السعوديين ارتفعت إلى مستوى غير مسبوق عند 15.4 في المئة في الربع الثاني من العام، في حين انكمش الاقتصاد سبعة في المئة. وقال أوين إن الاقتصاد السعودي لا يزال أمامه "طريقة ما للمضي نحو التعافي الكامل.

لا يزال نمو الإنتاج يقل كثيرا عن مستواه الطبيعي والوظائف لا تزال في تراجع، وإن كان بوتيرة أبطأ. ستحتاج الشركات إلى ثبات في زيادة المبيعات يدعم نهاية قوية للعام".

الاتحاد الأفريقي يبحث على إزالة الحواجز غير الجمركية لتحفيز المنطقة التجارية الحرة

وحسبما يقول الاتحادي الأفريقي، تشمل الحواجز التنظيمية والإجرائية العمليات الجمركية ومتطلبات التوثيق الحدودية ومستندات قواعد المنشأ وتوثيقها والتفتيش قبل الشحن.

ووفقا لتقرير صادر عن أونتكتا، فإن إزالة هذه الحواجز تمكن الاقتصاد الأفريقي من كسب 20 مليار دولار أي أكثر بكثير من 3.6 مليار دولار يمكن استردادها من خلال إلغاء التعريفات الجمركية.



ألبرت موشانغا
نجاح التجارة الأفريقية
رهن قدرة الحكومات
على إزالة الحواجز

كما قالت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا إن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لديها القدرة على تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية بنسبة 52.3 في المئة من خلال إلغاء رسوم الاستيراد ويمكن أن تضاعف التجارة إذا تم تخفيف الحواجز غير الجمركية أيضا.

وجذبت اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي تم إطلاقها في مارس 2018 في العاصمة الرواندية كيغالي، 54 توقيعاً حتى الآن، مما يوفر أملاً جديداً ونشوة قارية من حيث تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وتسهيل التنمية والتصنيع في أفريقيا في نهاية المطاف.

ومن المحتمل أن يبدأ العمل بالاتفاقية مع بداية 2021. ومن المتوقع أن تكبد جائزة كوروناً أفريقيا فاقد في الناتج الاقتصادي بما يصل إلى 79 مليار دولار هذا العام وحده مع الخطر الإضافي لفقدان الملايين من الوظائف.

وتعزز استيعاب واستخدام منصة الاتحاد الأفريقي للحواجز التجارية، وهي أداة الية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية".

وتدعم هذه الأداة، التي طورها الاتحاد الأفريقي بالشراكة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، الجهود المبذولة لجعل التجارة القارية أسهل وأقل كلفة من خلال مساعدة الشركات الأفريقية على الإبلاغ عن هذه الحواجز ودعم إزالتها بمساعدة الحكومات.

وفي إشارته إلى أن الحواجز غير الجمركية تبطئ حركة السلع وتكلف المستوردين والمصدرين المليارات من الدولارات سنويا، شدد الاتحاد الأفريقي أيضا على أن الحواجز غير الجمركية "تقف في طريق نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية".

وقال موشانغا "إذا أردنا أن تزدهر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فعلى أن نضمن إلغاء الحواجز التشغيلية ولا تعاني الشركات والتجار، لاسيما الصغار منهم، من قيود لا داعي لها تُعرض عليهم أثناء محاولتهم القيام بالأمور الأساسية الذي يجعل الاقتصادات تعمل".

بيد أن الاتحاد الأفريقي شدد على أن الحواجز التجارية تتطلب حلولاً جريئة. وقال الاتحاد الأفريقي "يواجه العديد من التجار والشركات الأفريقية كل يوم حواجز أمام التجارة. وبدءاً من الحصص إلى مستندات الاستيراد المفرطة أو متطلبات التغليف غير المبررة، تشكل هذه الحواجز عائقاً كبيراً أمام التجارة بين البلدان الأفريقية وتجعل نقل البضائع عبر القارة أمراً معقداً ومكلفاً".

حث الاتحاد الأفريقي البلدان الأفريقية على إزالة الحواجز غير الجمركية لتسهيل التبادل التجاري وتنمية العوائد عبر خفض متطلبات التوثيق الحدودية ومستندات قواعد المنشأ وكلفة الشحن، ما من شأنه مضاعفة العوائد.

ونقل البيان عن البرت موشانغا مفوض الاتحاد الأفريقي للتجارة والصناعة قوله إن "نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يعتمد جزئياً على مدى قدرة الحكومات على رصد وإزالة الحواجز غير الجمركية".

وفي ضوء الحاجة الملحة لإزالة الحواجز غير الجمركية من أجل نجاح اتفاقية التجارة الحرة القارية، أطلق الاتحاد الأفريقي حملة جديدة لتسليط الضوء على الحواجز غير الجمركية وإزالتها عند إطلاق التجارة البينية القارية هذا الأسبوع. وبحسب الاتحاد الأفريقي، فإن "حملة تجارة أسهل تتوخى

أديس أبابا - دعت مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى معالجة الحواجز غير الجمركية من أجل تحقيق التطلعات الرئيسية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وأكد الاتحاد الأفريقي في بيان الأحد أن القارة الأفريقية على وشك أن تصبح أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، محذراً من أن الحواجز غير الجمركية قد تبطل هذا الجهد إذا لم يتم التصدي لها.

وقال الاتحاد الأفريقي إنه على الرغم من الاعتراف بتأثيرها السلبي على التجارة البينية الإقليمية، إلا أن "هناك نجاحاً محدوداً حتى الآن في معالجتها".



التجارة الأفريقية محط أنظار العالم